«القمّة» العربية الاستثنائية

اجتمع، في الدار البيضاء، في المغرب، ملوك ورؤساء وأمراء الدول العربية، بتاريخ ٢٣/٥/١٩٨٩، في لقاء قمة غير عادية، ولم يتمكنوا من انهاء اجتماعاتهم في الموعد المقرر لها، فجرى تمديد للاجتماع وربطه بالانتهاء من جدول الأعمال المطروح على القمة. وأنهت القمة أعمالها، بتاريخ ٢٦/٥/١٩٨٩، ببيان ختامي لخّص ما توصلت إليه في مداولاتها.

وكان ملك المغرب، الحسن الثاني، بادر، في نهاية آذار (مارس) ١٩٨٩، «بطرح فكرة قمّة طارئة خاصة بقضية الشرق الأوسط، تستهدف بلورة موقف عربي موحّد ومتكامل من القضية الفلسطينية، في ضوء المستجدات التي حدثت... وجاء انفجار الأحداث في بيروت ليفرض ادراج الملف اللبناني على جدول أعمال القمة. وبعد الزيارة الخاطفة التي قام بها الرئيس الفلسطيني، ياسر عرفات، إلى الرباط، يوم ١١ نيسان (ابريل)، قام العاهل المغربي بتوجيه الدعوة للقادة العرب لحضور القمة الطارئة» (**الشرق الاوسط**، لندن، ٧/٥/١٩٨٩). ووضح أن انعقاد القمة بات في حكم المؤكد عند اعلان السعودية موافقتها على حضورها، لدى استقبال الملك فهد لوزير خارجية المغرب، د. عبدالله الفيلالي، بتاريخ ٤/٥/١٩٨٩، الذي سلّمه دعوة الملك الحسن الثاني إلى حضور القمة الطارئة؛ اذ رأى مراقبون «أن الاعلان السعودي الرسمي عن المشاركة في القمة الاستثنائية لم يكن ليتمّ لولا تأكد المملكة من أن الأجواء صارت مهيّأة لعقد القمة، ولولا معرفة الرياض ان هناك اجماعاً عربياً على عقدها... وكان العاهل السعودي صرح... أنه ' من المهم أن يجتمع القادة العرب، ويلتقوا، وليس المهم أن يكون اللقاء عادياً أو غير عادي ' ؛ وأشار إلى أن النقاش في قمة المغرب سيتركز على الوضع اللبناني والقضية الفلسطينية، لكنه أكد أن ملف هذه القمة سيكون مفتوحاً لقضايا كثيرة وملحّة» (**الحياة**، لندن، ٦ ـ ٧/٥/١٩٨٩).

وفي ضوء موافقة قادة الدول العربية، التي حملها معهم مندوبو الملك الحسن الثاني، اقترح «عقد القمة العربية الاستثنائية في الدار البيضاء يومي ٢٣ و٢٤ أيار (مايو) ١٩٨٩، على أن يسبقه اجتماع لوزراء الخارجية العرب قبل ذلك بيومين» (**الأهرام**، القاهرة، ١٠/٥/١٩٨٩). وحدها ليبيا عارضت الاجتماع؛ وأعلنت الوكالة الليبية للأنباء «ان العقيد القذافي باشر حملة معارضة لانعقاد القمة الطارئة، وأنه أقنع سوريا والكويت بأن القمة غير ضرورية... وأنه اتصل بالرئيس الأسد وأمير الكويت... وبالرئيسين، الجزائري... والتونسي... لاقناعهم بوجهة نظر ليبيا القائلة ان ليس هناك ما يبرر انعقاد القمة، التي ستكرس عودة مصر إلى الصف العربي» (**الحياة**، ١٩/٥/١٩٨٩).

والقضايا التي بات واضحاً، قبل انعقاد القمة، أنها سيُبحث فيها، كما قال الرئيس الفلسطيني، ياسر عرفات، هي أربع: «الوضع الفلسطيني ودعم المقاومة الفلسطينية... ثم القضية اللبنانية، وقضية تثبيت السلام على الجبهة الشرقية للأمة العربية بين العراق وايران، وأخيراً عودة مصر لتأخذ مكانها في جسم الجامعة العربية... وهناك نقطة أساسية... هي قضية المساعدات العربية للانتفاضة التي أُقرت في قمة الجزائر ولم تنفّذ» (من مقابلة مع ياسر عرفات، **اليوم السابع**، باريس، العدد ٢٦٠، ١/٥/١٩٨٩، ص ١١). لكن موقف مصر، واصرارها على حضور القمة كبقية الوفود، حسم مسألة عودة مصر دون أن تكون موضوعاً على جدول أعمال القمة؛ اذ أوضحت مصادر في الرباط وتونس «ان موضوع اعادة مصر قد يحسم في اجتماع وزراء الخارجية يوم ٢١/٥/١٩٨٩، استناداً إلى أن قرار تعليق عضويتها اتخذ في اجتماع وزراء الخارجية العرب الذي سبق قمة بغداد» (**الحياة**، ١٣ ـ ١٤/٥/١٩٨٩).